

تصدر عن مؤسسة 14أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر -عدن - الجمهورية اليمنية تأسست في عدن بتاريخ 1968يناير 1968م

الاحد 20 أبريل 2008م - الموافق 14ربيع ثاني 1429 هـ - العدد 14089 - السنة الأربعون - رقم الإيداع 2







الطفرة النفطية الثانية



عبد القوى الأشول

بلغت أسعار برميل النفط رقماً قياسياً لم تكن قد وصلته من قبل حتى في أثناء الأزماتُ والطّروف التّي تؤدّي إلى رفع أسعارُه.. هذا الارتفاع فيّ الأُسعار مرده من وجهة نظر الاَّقتصاديين زيادة الطلب أعنى الاستهلاكُ العالمي للنفط الذي لا توجد في طريقه مؤشرات ببدائل ممَّكنة للطاقة على المَّدى القريب رغم تخصيُّص الإدارة الأمريكية مبالغ مالية طائلة في سبيل التعجيل بالبدائل التي تحررهم من النفط باعتباره يهدد الأُمن القُومي الأُمْريكي حسب قولَّ الرئيُس الأمريكي بوش.. إلا أن مثل هذا الاتِجاه أو الرغبة أو هو الهدف الأمريكي بالتحرر من

النفط لا يبدو ممكناً على الأقل في العقد الراهن أو ربماً لعقود قادمة لارتباط الآلة الصناعية الحديثة بالنفط وحدود استخداماته الواسعة وتوفر كمياته رغم المحاذير المنذرة بتقلّص مخزونه واشتداد الصراعات النفطية للاستحواد على هذا المخزون الأحفوري الساحر.

والثابت إن الدول الخليجية الشقيقة أمام طّفرة نفطية ثانية هذه المرة نظراً لارتفاع حجم مداخيل النفط وقدرة هذه البلدان على تسخيرها للتنمية حتى لا تظل معتمدة على هذا العائد الأحادي رغم وفرته فالضرورة الاقتصادية تستدعي تنويع الموارد التنموية وتُسخير عائدات النفط للتنمية والاستفادة القصوى من ثغرات ما في الطفرة النفطية الأولى التي صاحبها نمط استهلاكي مخيف وربما قلل من الاستفادة من العائدات في تنمية الاقتصادات الَّخليجية عَلَى النحو الذي كان ينبغي الوصول إليه.

ولكن تطّل أجندة اختيار الأولويات هي الأهـم لدى الأشقاء في الخليج فالثابت في عصرنا الراهن إن الاعتماد على القاعدة التعليمية وتطويرها هو السبيل الممكن والوحيد لخلق تبدل تنموي يستوعب كافة التطورات ويمكن البقاء عليه.

ووجود تجمع خلِيجي في هيئة دول المجلس يسهم دون شك في جعل هذا الاتجاه هدفاً لدول المجلس من خلال ضخ إمكانيات مالية لتطويره وتحديثه مع الاستفادة من تجارب البلدان التي سبقت إلى ذلك خصوصاً وقد مرت بلدان الخليج مجتمعة بالطفرة النقطية الأولى بكل ما تركة تجربتها من سلبيات اقتصادية وفرص لم يتم استغلالها بالصورة الكافية، الأمر الذِي يدعو اليوم للاستفادة القصوى من الطفرة النفطية الثانية خصوصاً وَّهْي تَأْتَي فَي ظل متغيرات عالمية عاصفة على الثانية خصوصاً وَهْي الثانية التي المعلوماتية التي بدورها بدلت مفاهيم الغنى والفقر وجعلت من غير الممكن الاعتماد على عوائد أحادية كما هو حال النفط بقدر ما يستّدعي الأمر تنويع الموارد وتوجيه الاهتمامات صوب عائدات ومجالات أخرى أكثر أهمية.

إلا أن بوابة التعليم تظل تحتل صدارة تلك الاهتمامات لارتباطها لوتيق بتورة العصر ومفاهيم الغنى والفقر والتحولات السياسية والاجتماعية ونحوها ثم إن أمر التنسيق الخليجي اليوم في مختلف الاصعدة يقتضي الخروج من رتابة الروتين وتخطي الأمور الثانوية إلى ما هو أهم والبلغ أعَني التنسيق والتكامل الخليجي المتوافق مع تطورات العصر ومستجداته على مختلف الجوانب الحياتية.. وتظل جبهة التعليم بمختلف مراحله هى المدخل لتكوين نسيج اجتماعى

سلامات على غزال

وهـو فـي طـريـقـه مـن شبوة إلى عدن بغّية الوصول إلى مقر الصحيفة تعرض الزميل/ علي عبدربه غزال لحادث مروري نتج عنه جنوح قاطرة تحمل مواد غذائية إلى مقدمة سيارته لينجو بأعجوبة بحمد الله، وقد نتج عن الحادث إصابات بليغة في مقدمة السيارة التي تهشمت وجروح طفيفة لزميلنا الغزال.

أسرة (14 أكتوبر) تتضرع للعلى القدير أن يحمي الجميع بعنايته وأن لا يرى أحداً مكروهاً.. وسلامات زميلنا على عبدربه غزال.



عبدربه غزال

أخي المواطن:

منع حسمل السلاح يدعم الأمن والاستقرار والتنمية والاستثمار فبادر بالاتصال فورا على رقم:

199

للإبلاغ عن أي مخالفت..عند رؤيتك لشخص أو أشخاص يتجولون بالسلاح مترجلين أو مستقلين سيارات في أمانة العاصمة والمدن الرئيسية بالمحافظات



الممثلة دانيل هاريس تشارك في العرض الاول لفيلم (هروب هارد وكيومر من خليج جوانتنامو) في لوس انجلوس

فى محافظة عدن

□ عدن / نعمت عیسی :
انتهت محافظة عـدن من إعـداد

كما يهدف توفير معلومات واضحة ومعتمدة للإجراءات والعمليات المعمول بها حالياً في تقديم الخدمات للمواطن والمستثمر والعمل على دعمها وتسهيلها كلبنة أولى لتنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية والربط الشبكي المتكامل للمكاتب الحكومية في عتدن, بما يسهم في تحقيق إستراتيجية مدينة عدن التنموية المتمثلة في جعلها مدينة عصرية باقتصاد مرتكز على خدمات بحرية وجوية وتجارة دولية وخدمات سياحية باستخدام قدٍرات المدينة التنافسية لتصبح قطبأ جاذبأ للاستثمار المحلى

محاضرة حول التعديلات فى قانون السلطة المحلية

اً عدن/ 14 أكتوبر: ينظم منتدى (الطيب) الثقافي محاضرة حول (التعديلات في قانونَ السلطة المحلية وانتخاب المحافظين) والتى أقرها مجلس النواب مؤخراً. المحاضرة يلقيها الشخصية السياسية والدبلوماسية الأستاذ/

محمد عبدالمجيد القباطي. تقام الفعالية في مقر المنتدى الكائن بمديرية المتصورة محافظة عدن، وذلك في الساعة الرابعة من عصر يوم غد الآثنين.

قريباً .. دليل الخدمات

دليل الخدمات المقدمة من قبل الأجلهزة الحكومية في محافظة عدن للمواطنين والمستثمرين فنها الذى وجه بإعداده الأخ / أحمد محمد الكحلاني محافظ محافظة عدن.

ويهدف الدليل تطوير وتسهيل آلية الوصول إلى الخدمات المقدمة من قبل الجهات الرسمية بشفافية كبيرة ضمن منظومة متكاملة وعملية مرتبة بين المواطنين والجهات الرسمية.

غداً.. في منتدى (الطيب) الثقافي

خطوة إلى الأمام .. أفضل من نصفها إلى الخلف!

موعد أنتخابات المحافظين – أمين العاصمة ورؤساء المجالس المحلية في المحافظات – كخطوة مهمة وجسورة في الطريق إلى الحكم المحلي الواشع الصلاحيات بصيغته النهائية والكاملة. ولعل ذلك يمهد الطريق

لخطوات أخرى لم تعد مستحيلة أو بعيدة المنال " بل هي اقرب من أي وقت مضى وتفصلنا عنها – ققط – خطوة واحدة سوف ننجزها بعد أسبوع من الآن – أي في السابع والعشرين من إبريل

وبعدها تكون التجربة مرشحة للانتقال إلى صيغة متقدمة من الممارسة الديمقراطية على مستوى الوحدات الإدارية الأصغر – المديريات – بانتخابات حرة ومباشرة لمدراء المُديريات من قبل الهيئة الشعبية الناخبة بحسب برنامج مرحلي يراعى ِالتدرج وسياسة الخطوات التتابعية المأمونة والمضمونة .

أمين الوائلي

عطفاً على ما سبق ، لن يطول الوقت والانتظار حتى نشهد عملية انتخابية متكاملة تشمل المحافظين ومدراء المديريات بطريقة الاقتراع الحر والمباشر من قبل المواطنين وجمهور الناخبين والسكان المحليين الذين يحق لهم الاقتراع والمشاركة في الانتخابات لاختيار الأشخاص والبرامج الانتخابية المطروحة للتنافس ونيل ثقة المواطنين. لقد اقتربنا كثيراً من اليوم الذي يسند فيه حق وصلاحية تسمية

المدراء والمحافظين والسلطات المحلية بكاملها إلى السكان المحليين أنفسهم في المديريات والمحافظات. وسوف يكون ذلك بمثابة التتويج العملى والنهائى للنظام

الديمقراطي المتكامل ولم يعد ذلك بعيداً كما أسلفنا علينا أن ننظر بإيجابية وتفاؤل إلى مستقبل تجربتنا وبلادنا . وأن نتعامل بموضوعية مع التطورات والنقلات الايجابية فى هذا لا أن نظل مشدودين إلى حجر يراد له أن يجرنا بعيداً عن حاضر

وغد اليمن واليمنيين ..وهناك من يوسع حفرة كبيرة تقبع فى الأمس الغارب لتسعنا ، أو هكذا يجري التخطيط ومحاولات التنفيذ دعونا نتفق أن خطوة واحدة إلى الأمام – أو حتى نصف خطوة أو ربعها لا أكثر – ستكون نتيجة جيدة وإيجابية تماماً أقله أنها أفضلُ من السكون وتعطيل الحركة وأفضل ألف مرة من خطوة مماثلة إلى الخلف، والأمس الماضي .. كما يلوح البعض ويهرف آخرون ..هدفهم

إعلاء حجتهم على حساب حاضرنا ومستقبلنا جميعاً . إن البديل المطروح والمعلن من قبل أطراف لجأت وتلجأ إلى سياسة التأزيم وإشعال الحرائق وإدخال البلاد والعباد في دوامة صراعات وكراهيات وأزمات لا آخر لها ، لن يكون هو البديل الذي يستطيع ملامسة حاجيات الناس وقضايا الوطن والمواطنين بل كل ما يستطيعه هو مفاقمة المعاناة ومكاثرة الأزمات وتفخيخ الحاضر قبل

المستقبل فهل يريد أحدنا بدائل كهذه ؟! بوسعنا الاتفاق على مسلمات أساسية لا تقبل الاحتكار أو المصادرة والإلغاء ومنها أن المحافظة على الأمن والاستقرار مهمة جماعية وفرض عين لا يعفى منه فرد أو حزب أو كيان

وأي إخلال بالأمن وتعريض المجتمع للخطر لا يخدم أحداً بقدر مايخدم أعداءنا المتربصين – أينما كانوا .

فلتكن الخطوات المأمونة والنقلات الايجابية هي الخيار ، طالما ونحن عاقدون العزم على السير قدماً في تحقيق مشّروعنا الديمقراطي الخاص وإنضام تجربتنا المحلية ، مع ضمان عدم التفريط بمكتسبات الوحدة والأمن والاستقرار وشروط التنمية الوطنية والمجتمعية.

فيما طالب ممثل الوزارة بإحالة رئيس التحرير إلى نيابة الصحافة

القضاء يلزم وزارة الإعلام إثبات بإرتكاب (صحيفة الوسط) مخالفات تستوجب إلغاء ترخيصها

ألزمت محكمة غرب الأمانة في جلستها المنعقدة أمس للنظر في الدعوى المرفوعة من أصحيفة الوسط), بشأن بطلان قرار وزارة الإعلام إلغاء ترخيص الصحيفة - الزمت ممثل المدعى عليها (وزارة الإعلام) أثبات قيام الصحيف بتغيير بياناتها ما يستوجب إلغاء ترخيصها .

القاضي ممثل المدعى عليها إحضار سجل قيد الصحف لمعرفةً ماهية الأوليات التي تستند عليها الوزارة في إصدار التراخيص أو إلغائها ,وماَّهي المخالفات التي ارَّتكبتها (صُحيفَة الوسط) في ذلكِ، ورَفعت مدوالاتها في القضية

الى جلسة يُوم الـ26 من أبريلُ الجاري . وكانت المحكمة استمعت خلال الجلسة إلى دفع ممثل المُدعى عليها وزارة الإعلام ، والتي أوضح فيها الأسانيد القانونية التي بموجبها اصدرت وزارة الاعلام قرار

وبين ان الصحيفة تعمل خارج القانون والتزاماته المهنية استنادا الى المادة (37) الفقرة (1) من قانون الصحافة المطبوعات التي نصت على (يعتبر ترخيص الصحيفة او المُجلة ملغياً في الاحوالُّ التَّاليةُ) ,وعددت ست حالات على سبيل الحصر ومنها ((عند حدوث تغيير

للبيانات التي تضمنها طلب الترخيص). كما استند ُّ رد ممثل وزارة الأعلام إلى المادة (39) من القانون والتي نصت على (يلتزم الْمَرَخْص له بإصدارً الصحيفة اوِ من يمثله اخطار وزارة الاعلام كتابة بكل تغيير يطرأ على البِيانات التي تضمنها طلب الترخيص

وذلك قبل حدوثة بأسبوع). وقال مُمثل وزارة الاعلام «أنه بناء على ذلك فان القرار لإِدَّارِيّ المدعَى ببطلانه ماهو الأنتطبيق للقانون وليسُ حكما كَما زعم المدعى في دعوى البطلان «. واوضح ان القرار المدعى ببطلانه قد صدر بناء على اسباب موضوعية وجوهرية وقانونية ، وهي

المخالفة الواضّحة والمتعمدة لمحظورات النشر حيث

وقالوا « ان نص المادة (37) واستدلال المدعى عليها

حدوثُ أي تغيير ، وعنَ عدم تجديد الترخيص اشاروا الي انهُ لا يوجد نص قانوني يبين ان الترخيص لمدة معينة.

لى انه يثبت شرعية بقائها . ولفت محامو المدعي رئيس تحرير صحيفة الوسط الى

تدفق (5442) سائحا على إب منذ مطلع العام

قامت الصحيفة بنشر مواضيع فى أعدادها اللاحقة تمثل تحريضًا على الكراهية وإثارة للنعرات المناطقية والطَّائفية وتفريقًا بين ابنَّاء الوطن الواحد ,وبث روح الشقاق والفتنة بينهم، ودعوة واضحة للانفصال عن الوحدة ,اعادة، تشطير الوطن , وكذا التحريض علم الكراهية بين ابناء الوطن الموحد من أبناء المحافظات الشمالية والجنوبية ، ونشر مواضيع اخرى تحت هذا

وطالب ممثل وزارة الاعلام في رده على دعوى بطلان القرار الوزاري قبول الدفع شكلاً وموضوعاً لقيامه على اسبابِ قانونية، وإحالة رئيسَ تحرير صَحيفَة الوسَط(جمالَ عامراً إلى نيابة الصحافة والمطبوعات للتحقيق معه ومع من تورط في الكتابة في صحيفته في موضوعات تعد من جرائم النشر ّ ، ورفض دّعوى بطلان القرار لانعدام محلها ,ولُعدم توافر اسباب قبول تلك الدعوى ، وتأييد القرار الإداري بالغاء ترخيص الصحيفة.

الى ذلك استمعت المحكمة الى ردود محاميي المدعي رئيسٌ تحرير (صحيفة الوسط) والَّتَى أَشَارِت الىَّ أَن الدعويُّ هي دعوى إلغاء وليس بطلان ، مشيرين الى أن الدعوى استندت إلى تجاوز وزير الاعلام لسلطاته القانونية ، حيث إن القانون حكر الفصل في موضوع إلغاء الترخيص للصحف على القضاء , وفقا للمادة 112 من قانون الصحافة.

مردود عليه ، باعتبار النص عام, لم يصرح بأن الوزير هو من يملك حق الالغاء». وحول البيانات التي اوضح ممثل المدعى عليها انها تغيرت قدم محاموا المدعى نسخ من الصحيفة يستدل على عدم

كما قدِم محامو المدعي الى هيئة المحكمة شيك دعم وزارة الأعلام للصّحيفة بتّاريخ مارس الماضي ، مشيرين

سارعوا للحاق بجنازة صديقهم فلحقوه بنعوشهم!

لم يكتفُ الموت -الذي لا اعتراض على نزوله- بخطف حياةً محمد عبد الرحمن (25عاما) الذي وافته المنية بغتة، لكنه خطف خالد وعبدالله ورضوان الّذين سارعوا للحاق بجنازة صديقهم ليلقيوا حتفهم في حادث مروري في احدى لضواحى الغربية للعاصمة صنعاءً.

صديقهم المفاجئ فغادروا محافظة الحديدة مسرعين لإلقاء نظرة الوداع على رفيق دراستهم وعملهم لكن القدر كان أسرع ليواجه الجميع نفس المصير.

وعلق على الحادث أحد الجيران «أن الجميع كانت تربطهم صداقة قوية ومن مفارقات القدر ان يودع الأهل والأصدقاء الأربعة الذين جمعتهم الحياة كما جمعهم الموت.

انه كان يتوجب على وزارة الاعلام سلوك الطريق الذي رسمه

وفي رد ممثل المدعى عليها (وزارة الاعلام) على دفع

محاميي المدعي أكد فيه على ان القرارات الأدارية التي

تصدر هي للمصلحة العامة ، وان قرار وزير الاعلام جاء من

واوضح أن الالغاء لا يرتبط بمسألة حرية التعبير كون

وزارة الاعلام لم تتعرض او تصدر قرار بوقف نشاط

رئيس تحرير الصحيفة عن عمله كصحفي ، وانما تعرضت

كما أُكدِ أن مواد قانون الصحافة أعطت وزير الأعلام

الحق في أصدرا قرار الالغاء في حال حدوث مخالفات من

اجل ذلك ، وحسب ماهو مخول له حسب القانون .

للصحيفة فقط وفقا للقانون

القانون بطّلب وقفّ إلغاء الترخيص عن طريق القضّاء .

فقد أصيب الثلاثة بالذهول فور سماعهم خبر وفاة

في ظل أجواء آمنة ونشاط سياحي فاعل

بلغ ُعدد السياح الوَّافدين إلي محافظة إب خلال الربع الأول من العام الجاري

2008م أكثر من 5442 سائحاً وسٍائحة منهم 3370 سائحاً وسائحة وفدوا عبر الوكالات السياحية و2072 سائحاً وسائحة وفدوا إلى المحافظة بشكل ذاتي .. رغُّم أن هذه الفتّرة تعد فترة الركود السياحي على مستوى مواسم السنة َّفي المحافظة .. ذكر ذلكِ الرائد – فضلٍ منصور النود – مدير إدارة الشرطة السياحية في المحافظة لـ (14 أكتوبر) مشيراً إلى أن محافظة إب الفاتنة التي أعلنها فخامة رئيُّس الجمهورية المحافظة السياحِية للجِمِهورية على طريق إعلانِها عاصمة السياحة لليمن شهدت وستشهد اقبالا كبيرا لأفواج السياح من مختلف أرجاء العالم للمشاهدة والاستمتاع بمعالمها السياحية والتاريخية الخلابة والنادرة خاصة فر ظل استمرار توفر المناخ السياحي الآمن الذي يعم كافة مديريات ومراكز ومناطق ومدن ِوقرى المحافظةِ .. مؤكدا أن إدارة الشرطة السياحية في المِحافظة تمكنت منذ تأسيسها في 10 أبريل 2002م من تحقيق أكبر قدر من الأجواء السياحية الآمنة خاصة في ظل الدعم والرعاية اللامحدوده التي تحظى بها من قبل قيادة وزارة الداخلية ممثلة بالدكتور ِ / رشاد العليمي نائب رئيسِ الوزراِء وزير الداخلية والعميد ناصر الطهيف – مدير أمن المحافظة الذين لم يألوا جهداً في سبيل دعم ورعاية وتطوير هذه الإدارة الهامة والناشئة لما لذلك من أثر بالغ في تنشيط الحرِكة السياحية في المحافظة.

وأضاف النود : كما أن دور إدارة الشرطة السياحية لايقتصر على توفير المناخات السياحية الآمنة في المواقع السياحية والتاريخية وفي المنشآت والمرافق السكنية والخدمية السياحية فحسب بل والقيام بعملية الآتصال والتواصل والتنسيق المستمر مع كافة الجهات والمرافق الحكومية والشعبية ذات العلاقة بالجانب السياحي ومع المنشآت والمرافق السياحية الخاصة باعتبار الإدارة هي همزة الوصل بين الجميع وفقاً لتوجِيهات الأخ محافظ المحافظة الاخ/ علي بن علم القَيسي الذي كان له الدور الأكبر في تنشيط وتنمية وتطوير الحركة السياحية

في المحافظة وفي دعم ورعاية إدارة الشرطة السياحية . وفيما يتعلق بخطة إدارة الشرطة السياحية التأهيلية .. أكد النود أن الإدارة بصدد تنفيذ الخطة التأهيلية والتوعوية لأفراد الشرطة السياحية والتي ستكون إن شاء اللَّه مفاجأة موسم الصيف السياحي القادم من خلال انتقاء العناصر الأمنية المؤهلة والكفؤة وبخاصة ممن يجيدون اللغة الانجليزية حتى يتمكنوا من التعامل والمخاطبة مع السياح الوافدين إلى المحافظة بسهولة ويسر إضافة إلى الدورات التوعوية المنعقدة التي ستعقد خلال الفترة القادمة بهدف توعية أفراد الشرطة السياحية بأهمية القطاع السياحي في تنمية وتطوير الموارد الاقتصادية للوطن وكيفية التعامل السياحي اللآئق مع السياح ومع العاملين في القطاع السياحي ومع المواطنين.



شقيقة الفنان أحمد قاسم تحذر من السطو على تراثه

🛘 عدن / 14 أكتوبر : حذرت السيدة / نحاة أحمد قاسم شقيقة الموسيقار اليمني الراحل / أحمد بن أحمد قاسم من النتائج السلبية الناجمة عن أعمال السطو التي يتعرض لها النتاج الموسيقي

والغّنائي للفنان أحمد قاسم. ُ ونـاشُدت فـي اتـصـال هاتغي تلقته الصحيفة عصر أمس الجهات المختصة إلى التدخل في

المنظمة لذَّلكَ والعودة إلى مالكي حقوق النشر الأساسيين. وأكدت السيدة / نجاة أحمد قاسم أن استمرار التمادي في أعمال السطو ستواجه باللجوء إلى القضاء لوضع حد ٍ لهذه

وقف أعمال السطو على تراث الفنان أحمد قاسم ومنع بث أو نشر أي

عمل يتعلق دون الالتزام بالقواعد